العرب
الخميس 2021/03/18
السنة 43 العدد 12003



# تسارع في وتيرة تدفق المخدّرات الإيرانية على العراق

البصرة (العراق) - ترصد مصادر عراقية تسارعا في حركة تهريب المخدّرات من إيران إلى العراق، في ظاهرة يرى عراقيون أنّها مرتبطة ببحث الميليشيات الشيعية عن مصادر تمويل إضافية، فيما ترجع جهات أمنية تزايد حجم المخدّرات المضبوطة إلى مضاعفة جهود محاربة الظاهرة التي تفاقمت خلال السنوات الماضية وتشديد الرقابة على المنافذ الحدودية الأمر الذي أدّى إلى سقوط الكثير من شبكات تهريب المواد المخدّرة والاتّجار بها في أيدي الأجهزة الأمنية.

وأعلنت هيئة المنافذ الحدودية، الأربعاء، عن ضبط كمية من الحبوب المخدرة بحوزة مسافر قادم من إيران عبر منفذ زرباطية الحدودي مع إيران والواقع ضمن محافظة واسط بجنوب العراق.

وكان جهاز الأمن العراقي قد أعلن الأسبوع الماضي عن تفكيك شبكة اتّجار بالمخدرات مؤلفة من تسعة عناصر في محافظة البصرة بجنوب البلاد. وجاء ذلك بعد أسابيع من إعلان الجهاز عن ضبط من قال إنّه أحد أخطر تجار المخدرات في المحافظة.

وقال نائب عراقي سبق له أن شارك في عضوية لجنة الأمن والدفاع النيابية إنّ تلك العمليات الأمنية مجرّد نماذج عن جهد أوسع أفضى خلال الأشهر الأخيرة إلى توقيف المئات من مهربي المخدّرات وتجّارها ومصادرة أطنان من المواد المخدّرة المتنوّعة مصدرها إيران وبينها حبوب مخدّرة مصنوعة هناك ومواد أخرى مهرّبة من أفغانستان عبر الأراضي الإيرانية.

ورغم النّجاح النسبي في مكافحة المخدّرات، إلاّ أنّ ذلك لا ينفي تغوّل الظاهرة وتشعّبها وهو ما كشف عنه قيام ميليشيا مسلحة قبل أيام بانتزاع تاجر مخدرات بالقوة من أيدي القوات الأمنية أمام محكمة في مدينة العمارة مركز محافظة ميسان بجنوب العراق.

# حكومة الكويت تجنح إلى التهدئة مع البرلمان

الكويت – تراجعت الحكومة الكويتية بعد تهديدها باتخاذ إجراءات قانونية بحق نواب في البرلمان بسبب خرقهم القواعد الصحية المتّخذة ضمن إجراءات الحدّ من انتشار فايروس كورونا وذلك بمشاركتهم في تجمّعات ضمّت أعدادا من الحضور مخالفة لما هو مسموح به في نطاق تلك الإجراءات.

وجاء ذلك لتجنب أزمة سياسية بين الحكومة والبرلمان، وبعد تدخّل من أمير البلاد الشيخ نوّاف الأحمد الجابر الصباح.

> **سحب البلاغات التي قدمتها وزارة الداخلية ضد النواب جاء بتوجيه من القيادة السياسية بغرض التهدئة بين السلطتين**

وأعلن رئيس الوزراء الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح أن القيادة السياسية للبلاد أصدرت توجيهاتها بسحب البلاغات التي قدمتها وزارة الداخلية مؤخرا ضد بعض التجمعات التي عقدها النواب بحضور مواطنين خلال جائحة كورونا.

ودعا رئيس الوزراء، الذي شكل حكومة جديدة هذا الشهر بعد أن استقالت حكومته السابقة في يناير الماضي في أول مواجهة لها مع البرلمان المنتخب، في بيان إلى "تعاون الجميع في مواجهة فايروس كورونا والالتزام بتوجيهات السلطات الصحية".

ولم يذكر البيان عدد النواب المحالين للنيابة العامّة من قبل وزارة الداخلية لكن وسائل إعلام محلية قالت إنّ 38 نائبا أحيلوا على خلفية تجمعات أعقبت انتخابات مجلس الأمّة بالمخالفة للاشتراطات الصحية.

وقبل ذلك كان قد أحيل على التحقيق عدد من النواب شاركوا في ندوة نظمها بدر الداهوم قبل إسقاط عضويته في البرلمان من قبل المحكمة الدستورية بناء على طعن أقامه مقدّموه على صدور حكم قضائي سابق ضدّه في قضية إساءة للذات الأميرية.

وأعلن رئيس البرلمان مرزوق الغانم في وقت سابق أنه تم إبلاغه بشكل غير رسمي بإحالته إلى النيابة العامة بسبب بعض التجمعات والاحتفالات التي تمت في ديوانه معترفا بأن هذه التجمعات "خالفت الإجراءات الصحية".

وشكلت خطوة إحالة النواب للنيابة العامة أحدث حلقة في المواجهة المستمرة بين الحكومة والبرلمان المنتخب في ديسمبر الماضي.

وكان أمير الكويت الذي يمنحه الدستور الكلمة العليا في شؤون البلاد قد أصدر مرسوما بتأجيل انعقاد جلسات مجلس الأمّة لمدة شهر اعتبارا من 18 فبراير الماضي. واعتبر محللون في حينها أن هذه الفترة كافية ليتمكن رئيس الوزراء خلالها من تشكيل حكومته دون ضغوط نيابية كما تمنحه فرصة للتوصل إلى حلول لأهم القضايا العالقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

وتوجه رئيس الوزراء إلى أمير البلاد ونائب الأمير ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد "بالشكر على التوجيه بسحب البلاغات" التي قدمتها وزارة الداخلية. وأكد تقديره "لأعضاء مجلس الأمّة".

ويتمتّع برلمان الكويت بسلطات واسعة حيث يمكن للنواب عرقلة التشريعات واستجواب رئيس الوزراء وأعضاء حكومته.

وفي الكثير من الأحيان تؤدي المواجهة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية إلى أزمات سياسية تنتج عنها تغييرات حكومية أو إقالة الحكومة وحل البرلمان، الأمر الذي أعاق جهود الإصلاح الاقتصادي على مدى عقود.

وتسعى الحكومة جاهدة في الوقت الحالي إلى التغلب على أسوأ أزمة سيولة تواجهها الكويت من خلال إقرار قانون يسمح لها بالاستدانة من الأسواق العالمية وهو الأمر الذي يعارضه مجلس الأمة.

واستقالت الحكومة السابقة في يناير الماضي بعد أقل من شهر على تشكيلها بعد أن تقدم ثلاثة نواب معارضين باستجواب لرئيس الحكومة يتهمونه فيه بعدم التعاون مع البرلمان وينتقدون اختياره للوزراء وتصويت الحكومة مع رئيس البرلمان مرزوق الغانم في معركة انتخابات رئاسة المجلس.

# الإمارات تنأى بعلاقاتها مع إسرائيل عن أي حسابات انتخابية إسرائيلية داخلية

## اتّفاق السلام موقّع لتحقيق مصالح الدولتين واستقرار المنطقة

شأن إسرائيلي داخلي

تسعى دولة الإمارات من وراء إقامتها علاقات وثيقة مع إسرائيل إلى تحقيق جملة من الأهداف ذات الطبيعة الاستراتيجية المفيدة لها وللمنطقة ككل، بعيدا عن أي حسابات سياسية قصيرة المدى تخصّ الداخل الإسرائيلي وما يعتمل فيه من تنافس شديد ومستمر على السلطة، على غرار ما هو جارٍ خلال الفترة الحالية بمناسبة الانتخابات العامة.

أبوظبي – تنظر دولة الإمارات العربية المتّحدة إلى اتّفاق السلام الذي وقّعته خريف العام الماضي مع دولة إسرائيل وأفضى إلى تطبيع كامل للعلاقات بين الطرفين كخطوة استراتيجية سعت من خلالها إلى تحقيق أهداف ومصالح مشتركة، إضافة إلى التأثير على الوضع العام في المنطقة وإشاعة مناخ ملائم للسلام العربي الإسرائيلي المنشود منذ عقود، وذلك بمعزل عن أي غايات ظرفية أو حسابات سياسية تتصّل بالوضع الداخلي للشريك الإسرائيلي.

وأكّدت الإمارات الأربعاء أنها لن تكون طرفا في الانتخابات الإسرائيلية المزمع إجراؤها الأسبوع المقبل، في ظلّ أنباء عن قيام رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتياهو الخميس بزيارته إلى الإمارات بعد أن تأجّلت عدة مرات بسبب الوضع الصحي العالمي، ثم بسبب خلاف مع المملكة الأردنية حال مؤخّرا دون حصول موافقة على عبور طائرته أجواء المملكة في الوقت الملائم لأجندة الزيارة.

وقال أنور قرقاش مستشار الرئيس الإماراتي "من وجهة نظر دولة الإمارات العربية المتحدة، فإنّ الهدف من الاتفاقات الإبراهيمية هو توفير أساس استراتيجي قوي لتعزيز السلام والازدهار مع دولة إسرائيل وفي المنطقة الأوسع".

وأضاف في تغريدة بتويتر "لن تشارك الإمارات في أي عملية انتخابية داخلية في إسرائيل الآن أو في أي وقت".

وجاء كلام قرقاش ليرفع التباسا حف بتوقيت زيارة نتنياهو للإمارات أياما قبل إجراء انتخابات مصيرية لمستقبله السياسي يشارك فيها بهدف الحفاظ على منصب رئاسة الوزراء.

ورأت مصادر دبلوماسية أنّ التواصل مع الإمارات وإبرام الاتفاقات معها في مختلف المجالات يحسبان ضمن الإنجازات الكبيرة، بحيث يصبح طموح السياسيين الإسرائيليين للاستفادة منهما سياسيا أمرا منطقيا.

لكنّ المصادر ذاتها استدركت بالقول إنّ ما يهم الإمارات من توطيد علاقاتها مع البلدان الأخرى هو المصالح المشتركة على مستوى الدول، وإنّها أكثر حصافة من أن تقيم مثل تلك العلاقة الاستراتيجية مع إسرائيل على أساس الحسابات السياسية، لأشخاص تدرك أنّهم لا بدّ أن يغادروا مواقعهم في السلطة، بفعل طبيعة النظام السياسي المتّبع في الدولة العبرية.

وصدر الموقف المعبّر عنه من قبل المسؤول الإماراتي، بينما قال موقع "إسرائيل اليوم" الأربعاء إن رئيس الوزراء يخطط لزيارة الإمارات الخميس.

وأضاف الموقع أنّ مكتب نتنياهو استأنف الاتصالات مع ممثلين عن ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان لتنسيق الزيارة.

وكان نتنياهو قد خطط لزيارة الإمارات الخميس الماضي، لكنه أرجأ الزيارة بعد تعذّر عبور طائرته أجواء الأردن في الوقت المناسب.

وتبيّن لاحقا أنّ الخلاف بين الأردن وإسرائيل الطرفين الموقّعين سنة 1994 على معاهدة وادي عربة للسلام، جاء بسبب زيارة كان ولي عهد الأردن الأمير الحسين بن عبدالله ينوي القيام بها إلى القدس.

وأكد وزير الخارجية أيمن الصفدي أنّ الزيارة كانت مقرّرة بالفعل إلى المسجد الأقصى، ثم تمّ إلغاؤها بعد أن حاولت إسرائيل فرض إجراءات غير مقبولة على برنامج الزيارة.

ووقّعت كلّ من الإمارات والبحرين منتصف سبتمبر الماضي اتفاقين لتطبيع العلاقات مع الدولة العبرية برعاية أميركية، بعد عقود على توقيع اتفاقي سلام بين إسرائيل وكلّ من مصر والأردن. ولاحقا بادرت كل من المغرب والسودان بتطبيع العلاقات مع إسرائيل.

وذكرت وسائل إعلام إسرائيلية في وقت سابق هذا الشهر أن نتنياهو كان ينوي زيارة الإمارات قبل الانتخابات التي تنطلق في 23 مارس، ما فسره مراقبون على أنه محاولة لتعزيز حظوظه في الانتخابات.

ولم تؤكد الإمارات زيارة نتنياهو، لكنها أعلنت في الحادي عشر من مارس الجاري عن اتصال بين رئيس الوزراء الإسرائيلي وولي عهد أبوظبي، تخلله الاتفاق على إنشاء صندوق إماراتي بقيمة 10 مليارات دولار للاستثمار في إسرائيل، بحسب وكالة الأنباء الإماراتية.

أنور قرقاش

**الإمارات لن تشارك في أي عملية انتخابية داخلية في إسرائيل**

وأضافت الوكالة أنّ الصندوق سيركّز على مبادرات التنمية وتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين، وسيتم تمويله من مخصصات من الحكومة ومن مؤسسات القطاع الخاص، موضّحة أنّ "تأسيس الصندوق جاء بعد التوقيع على الاتفاق الإبراهيمي التاريخي بين البلدين"، وأنّ الخطوة تهدف "إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية بين اثنين من الاقتصادات المزدهرة في المنطقة وفتح المجال للاستثمارات وخلق فرص الشراكة لدفع النمو الاجتماعي والاقتصادي في البلدين والمنطقة".

# الشارع الجنوبي يواصل ضغوطه على الحكومة اليمنية

عدن – يسلّط تواصل الاحتجاجات على سوء الأوضاع المعيشية وتردي الخدمات في جنوب اليمن ضغوطا هائلة على حكومة المناصفة المشكّلة بالاستناد إلى اتّفاق الرياض، ويضعها أمام خيار تدارك تلك الأوضاع أو التفكّك.

وخرجت أعداد من سكّان مدينة عدن الأربعاء إلى الشارع للتعبير عن الغضب من أداء الحكومة، وذلك بعد أن اقتحم محتجّون الثلاثاء قصر المعاشيق بالمدينة في أوضح تهديد للحكومة التي تتخذ من القصر مقرّا لها.

وقال مشاركون في تظاهرة احتجاجية بساحة العروض في خور مكسر لوكالة الأنباء الألمانية "يجب على الحكومة أن تفهم بأننا دون مرتبات منذ أشهر، وأنها لم توفر أي خدمات للشعب كما وعدت، لا كهرباء ولا مياه ولا صحّة".

وأشاروا إلى أن المظاهرات حق سلمي ومشروع للتعبير عن رفض "الفساد والظلم وللمطالبة برفع المستوى المعيشي والخدمي للمواطن ودفع المرتبات المنقطعة منذ أشهر".

ومنذ الأحد الماضي تشهد عدن مظاهرات واسعة احتجاجا على تردي الخدمات وسوء الأوضاع المعيشية وارتفاع الأسعار، وامتدت تلك المظاهرات إلى محافظات لحج وأبين وحضرموت.

وإثر حادثة اقتحام قصر المعاشيق أصدرت الحكومة التي يرأسها معين عبدالملك بيانا قالت فيه إنّ المطالب المشروعة للمواطنين تحظى بأولوية، داعية الجميع للتعامل بمسؤولية ودعم جهود الاستقرار "وتفويت الفرصة على المتربصين لحرف مسار المطالبات". وأوضحت أنها تتفهم المطالب والحقوق المشروعة للمواطنين، خاصة ما يتعلّق بتحسين مستوى الخدمات والوضع الاقتصادي للمواطنين.

لكن حكومة عبدالملك اعتبرت أن ما حصل من اقتحام لقصر المعاشيق "لا ينتمي إلى أي شكل من أشكال التظاهر السلمي المشروع قانونا والمفهومة أسبابه ولا يمكن أن يصنف إلا كشكل من أشكال الفوضى والاعتداء على الدولة والقانون".

وأضافت أنّ "هذا الحرف للتظاهرات عن المسار السلمي لا يخدم في النهاية إلا دعاة الفوضى وتهديد الأمن والاستقرار وبالأخص ميليشيا الحوثي. وما حدث يؤكّد ضرورة مضاعفة الجهود لسرعة استكمال مسار تنفيذ اتفاق الرياض في الجوانب الأمنية والعسكرية". وبالرغم من عودة الحكومة إلى مدينة عدن في نهاية ديسمبر الماضي، تنفيذا لاتفاق الرياض الذي رعته المملكة العربية السعودية، إلا أن الأوضاع المعيشية في المحافظات الخاضعة لسيطرتها لم تشهد تحسنا ملموسا، فيما لا تزال قيمة الريال اليمني متدنية أمام العملات الأجنبية، الأمر الذي تسبّب في موجة غلاء غير مسبوقة في أسعار المواد والسلع الأساسية وساهم في تأجيج غضب الشارع.

ويخشى مسؤولون يمنيون أن تؤدّي موجة الاحتجاجات إلى انفراط عقد الحكومة التي تشارك فيها الشرعية اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي على الرغم من التباعد الشديد في توجههما وأهدافهما ما يجعل العلاقة بينهما مهدّدة باستمرار بالعودة إلى مربّع التوتّر والصدام.

خطوة باتجاه التهدئة